الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
6 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الأولى**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠.

*الرئيس:* السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

*رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية*: السيد رويس ماسيو

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org). والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17564 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.*

**تنظيم الأعمال** (A/C.5/72/1؛ و A/C.5/72/L.1)

١ - **الرئيس** دعا أعضاء اللجنة إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، الوارد في الورقة غير الرسمية التي جرى تعميمها على جميع الوفود، ومذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق ذات الصلة (A/C.5/72/L.1). وأشار إلى أن قائمة مستقلة بشأن حالة الوثائق ستصدر للجزأين الأول والثاني من الدورة المستأنفة.

٢ - ووجه الانتباه إلى التوصيات التي قدمها مكتب الجمعية العامة في تقريره الأول (A/72/250) فيما يتعلق بترشيد الأعمال. وقال إن اللجنة الرئيسية قد طُلب إليها مواصلة مناقشة أساليب عملها في بداية كل دورة، وأن تقدم إحاطة إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة عن نتائج مناقشاتها.

٣ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تستكمل أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة بحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ونظراً للقيود المالية، ينبغي للجلسات، بما في ذلك الجلسات غير الرسمية، أن تبدأ في تمام الساعة ١٠:٠٠، وتُرفع بحلول الساعة ١٨:٠٠. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، ينبغي التغاضي عن شرط اكتمال النصاب القانوني من أجل بدء الجلسة. وأشار إلى أن مكتب الجمعية العامة وجه الانتباه إلى المواد ٩٩ (ب) و ١٠٦ و ١٠٩ و ١١٤ و ١١٥ من النظام الداخلي في ما يتعلق بسير الاجتماعات.

٤ - وأكد على ضرورة بذل جهود لخفض عدد القرارات المتخذة، وألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام، ما لم تكن تلك التقارير ضرورية جدا لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات قصيرة وعملية المنحى. وأضاف قائلا إنه ينبغي للجان الرئيسية أن تكتفي بالإحاطة بتقارير الأمين العام أو الهيئات الفرعية التي لا تتطلب قراراً، ولا ينبغي لها أن تناقش أو تتخذ قرارات بشأنها ما لم يطلب منها ذلك تحديداً.

٥ - **السيد موريخون باسمينيو** (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تأمل أن يتاح لها وقت كاف للنظر في البنود المهمة من جدول الأعمال. واستدرك قائلا إنه على الرغم من التحسن الملحوظ في هذا الصدد، لا يزال تأخر إصدار التقارير يطرح مشكلة مزمنة للجنة. فتقارير الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ينبغي أن تقدم في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، لعدم الإخلال بفعالية اللجنة. وينبغي أن ترد التقارير المتعلقة ببنود جدول الأعمال التي تترتب عليها آثار مالية وآثار في الميزانية في أقرب وقت ممكن، وينبغي للمكتب أن يذكر جميع أصحاب المصلحة في المنظمة بأهمية الإيجاز والوضوح والتقيد بالمواعيد.

٦ - وأردف قائلا إن المجموعة تتطلع إلى دراسة التقرير الثاني عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، والتشييد وإدارة الممتلكات، وتخطيط البرامج، وإدارة الموارد البشرية، ونظام الأمم المتحدة الموحد، والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويجب أن توافق الجمعية العامة على الموارد بما يتناسب مع التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المقررة. ومضى قائلا إن المجموعة ستولي اهتماما وثيقا للتقارير المتعلقة بنظام أوموجا، ونظام المنسقين المقيمين، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وإقامة العدل في الأمم المتحدة، وجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، والتقديرات المنقحة، والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

٧ - وأوضح أن المجموعة ملتزمة بالانتهاء من تناول بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة في غضون الوقت المخصص لها، لضمان فعالية أداء المنظمة. وفي الختام، ذكر أنه ينبغي إجراء المفاوضات بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة. وأكد أن الدول الأعضاء مسؤولة مسؤولية جماعية عن اتخاذ قرارات تخدم المصلحة العليا للمنظمة وتمكنها من الاضطلاع بولاياتها على نحو فعال.

٨ - **السيد تيو** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه يجب إتاحة موارد كافية للأمانة العامة لكي تضطلع بالولايات التي أقرتها الجمعية العامة. وأضاف قائلا إن الرابطة ستتابع باهتمام المداولات الجارية في اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وبشأن التشييد وإدارة الممتلكات، والبعثات السياسية الخاصة، والدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، وهي تنوه بأهمية مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، أشار إلى أن الرابطة درست تقرير الأمين العام عن الخصائص الديمغرافية للموظفين. وأعرب عن ترحيبها بالتزام الأمين العام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي المتوازن في الأمانة العامة، ولا سيما في الرتب العليا، وتطلعها إلى إخضاع مقترحاته المتعلقة بالإصلاح إلى مناقشة وافية من قبل اللجنة. ورأى أنه ينبغي

أن يجري الأمين العام مشاورات على أوسع نطاق ممكن لضمان اتسام عملية الإصلاح بالشفافية والشمول للجميع. وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل والمعقد الذي تنهض به اللجنة، ينبغي أن يكفل أصحاب المصلحة إصدار الوثائق في موعدها. وأشار إلى أن الاتجاه السائد في الدورات الأخيرة للجنة المتمثل في إنجازها أعمالها قبيل وقت إنجازها خلال العام السابق ينبغي أن يستمر.

٩ - **السيد مارتينز** (أنغولا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الأمانة العامة واللجنة الاستشارية ينبغي أن تكفلا تلقي الدول الأعضاء التقارير في وقت مبكر حتى يتسنى لها اتخاذ قرارات مستنيرة. ومضى قائلا إن مشروع برنامج العمل يتضمن مسائل مهمة مثل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ونظام المنسقين المقيمين، وإقامة العدل في الأمم المتحدة، والتشييد وإدارة الممتلكات، ونظام الأمم المتحدة الموحد. وأضاف قائلا إن المجموعة ستولي اهتماما كبيرا أيضا للإجراءات وأسس مقارنة الأداء والعمليات في تنفيذ الولاية. وتشمل المسائل المعروضة على اللجنة أيضا إدارة الموارد البشرية، والبعثات السياسية الخاصة، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ويجب على اللجنة أن تنظر دون إبطاء في المقترحات المتعلقة بتمويل العملية المختلطة وبعثة دعم نظام العدالة، مع مراعاة التحديات التي تواجه هاتين البعثتين. وستنظر المجموعة في سبل زيادة عضوية اللجنة الاستشارية التي زاد عبء العمل عليها، لكفالة المشاركة المنصفة للبلدان الأفريقية والتمثيل الجغرافي العادل.

١٠ - وأردف قائلا إن على اللجنة أن تضطلع بأعمالها بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة في غضون الوقت المخصص لها، وأن تمتنع عن إجراء مفاوضات في تجمعات صغيرة وراء أبواب مغلقة. وأكّد أن المجموعة ملتزمة بالمبادئ الراسخة للمنظمة، ومقتنعة بأن الرئيس سيكفل احترامها. واختتم كلمته قائلاً إنه فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، ينبغي اتخاذ قرار سريع بشأن الطلبات المقدمة بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تمكين الدول الأعضاء المعنية من المشاركة مشاركة كاملة في دورة الجمعية العامة. وينبغي احترام آليات التفاوض الحالية والحق السيادي لكل دولة عضو في التعبير عن آرائها بشأن المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية.

١١ - **السيد أليانس** (هايتي): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن التقارير المتبقية بشأن المسائل المعروضة على اللجنة ينبغي أن تصدر في الوقت المناسب لتجنب أن يؤثر ذلك سلبا على عمل اللجنة. وأضاف قائلا إن اللجنة ينبغي أن تُمنَح الوقت اللازم لضمان استيفاء النظر في بنود جدول الأعمال وإنجاز الأعمال بنجاح. وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية ستولي اهتماما خاصا للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح الإداري، بما في ذلك إعادة هيكلة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ونظام المعاشات التقاعدية؛ وتمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ ومشاريع التشييد في اللجان الاقتصادية الإقليمية؛ والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وأخيرا، قال إن الدول الأعضاء مسؤولة مسؤولية جماعية عن اتخاذ قرارات تحقق مصلحة المنظمة ككل وتمكنها من الاضطلاع بولاياتها.

١٢ - **السيد دي بريتر** (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الدورة الحالية تأتي في مرحلة حرجة بالنسبة للأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن برنامج عمل اللجنة يشمل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والعديد من التقارير الإضافية عن الآثار المترتبة في تلك الميزانية، والإصلاح الإداري. وأكد أنه يلزم بذل جهد جماعي لكفالة أن يؤدي الإصلاح إلى تركيز المنظمة على التنفيذ أكثر من الإجراءات. ويجب على الدول الأعضاء أن تجري المفاوضات بأكبر قدر ممكن من الفعالية والسرعة، بالتركيز على القضايا التي تتطلب قرارا من اللجنة بشأنها.

١٣ - وأردف قائلا إن الأمين العام ذكر أن الأمم المتحدة معطَّلة من جراء البيروقراطية وعمليات صنع القرار المعقدة. ويجب على اللجنة التي كانت تميل في السابق إلى الاهتمام بكل التفاصيل في إدارتها ومعارضة التغيير أن تتبع حاليا نهجا استراتيجيا منفتحا للتغيير وتحترم الثقة التي وضعتها الدول الأعضاء في الأمين العام. ويجب أن يؤدي الإصلاح الذي يقترحه الأمين العام إلى تحسين أساليب عمل اللجنة. وثمة حاجة إلى التبسيط، ويجب تجنب الازدواجية وتبسيط العمليات. وينبغي تقليل مدة الجلسات اللازمة للجنة وعدد الوثائق التي تحتاجها، كما ينبغي تقليل عدد القرارات التي تتخذها واختصارها.

١٤ - ومضى قائلا إن إصدار الوثائق المطلوبة بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب وبشكل متزامن هو أمر ضروري للشمول والشفافية اللازمين لنجاح المفاوضات. وينبغي للجنة أن تتوصل إلى قرارات بتوافق الآراء خلال ساعات العمل العادية، مع توفير مرافق المؤتمرات اللائقة؛ وينبغي أن يمثل العمل خارج تلك الساعات الاستثناء وليس القاعدة. وتابع قائلا إن اللجنة تضطلع بدور رئيسي في تحسين الشمول والشفافية والكفاءة.

١٥ - وقال إن اللجنة ينبغي لها أن تدير الوقت المتاح لها على نحو أفضل في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة الذي ينتهي متأخرا عاما بعد عام، مما يرغم اللجنة على العمل في غياب خدمات المؤتمرات والترجمة الشفوية. وأعرب عن أمله في أن تحسن اللجنة في الدورة الحالية إدارة الوقت وجدولة بنود جدول الأعمال، ولا سيما في مجال حفظ السلام، على مدار السنة. وأشار إلى أنه ينبغي للمكتب أن يعطي أولوية عالية لتنظيم الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، وينبغي أن ينظر في مرحلة مبكرة في كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من وقت اللجنة.

١٦ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن المجتمع الدولي رحب بالتزام الأمين العام بتحويل الأمم المتحدة إلى منظمة فعالة وحديثة، ولكنه لا يزال في انتظار حدوث تغير كبير. وأعرب عن تأييد المكسيك لمبادرة الإصلاح المقدمة من الأمين العام لأن العالم بحاجة إلى أمم متحدة قوية لمواجهة التحديات الماثلة أمام التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن الإصلاحات تهدف إلى تحسين أداء المنظمة وجعلها أكثر توجُّها نحو تحقيق النتائج وجعل عملية اتخاذ القرار أكثر استجابة لاحتياجات الناس. وأكد أنه يجب الحفاظ على اتجاه الإصلاحات ووتيرتها، وعلى التواصل بشكل واضح مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

١٧ - ومضى قائلا إن الإصلاحات الطموحة تتطلب دعم منظومة الأمم المتحدة بأسرها وإرادة جميع الدول الأعضاء لإعادة بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة. واللجنة تضطلع بدور أساسي في تحول المنظمة. ولا يمكن معالجة أوجه القصور التي تعتري إدارة الأمم المتحدة منذ أمد طويل إلا من خلال إحداث تغييرات في هيكل الأمانة العامة والقواعد المتعلقة بالتمويل والموارد البشرية وإدارة الممتلكات. وينبغي التعجيل بتوظيف أشخاص مؤهلين ونشرهم وتطويرهم حتى يزدادوا مرونة ويتمكنوا من الاستجابة بفعالية في حالات الطوارئ. وينبغي تحسين عملية التنسيق، وتغليب الاهتمام بتحقيق النتائج على الإجراءات والأنظمة. وينبغي إصلاح دورتي التخطيط والميزنة من أجل تقليل عدد الوثائق التي تنظر فيها اللجنة.

١٨ - وأوضح أنه لإعادة بناء الثقة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، ينبغي للأمانة العامة أن تقدم مزيدا من التفاصيل بشأن تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك الأطر الزمنية والنتائج المتوقعة؛ وتقييم تلك النتائج والمخاطر المتوقعة التي قد تتعرض لها المنظمة؛ وكيفية إعمال زيادة تفويض السلطة والمساءلة في الممارسة العملية.

١٩ - وقال إنه عند مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ينبغي للجنة أن توفر للأمانة العامة الموارد اللازمة لأداء مهامها بروح المسؤولية وزيادة الشفافية والمساءلة، مع التركيز على الوقاية والشمول وحقوق الإنسان. وأعرب عن التزام المكسيك بالمساهمة في المنظمة بالموارد المالية والبشرية؛ وشدد على أن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تسدد اشتراكاتها بالكامل. والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن تقع عليهم مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، وينبغي تصحيح الخلل الناجم عن إدراج البعثات السياسية الخاصة في الميزانية العادية. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي تخصيص مستوى كاف من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وأشار إلى أن المكسيك ستدرس بالتفصيل الاحتياجات اللازمة للاضطلاع بعمليات حفظ سلام أكبر وأكثر استقرارا بهدف تحقيق وفورات في الموارد لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٠ - **السيدة ستينر** (النرويج): قالت إن الأمين العام قدم في الآونة الأخيرة مقترحات طموحة لإصلاح الأمم المتحدة، وإن دور اللجنة سيكون أساسيا في دعم التغيير وإتاحة طرق عمل جديدة. وأضافت قائلة إن التغيير كثيرا ما يكون عسيرا، ولكنه ضروري لإكساب المنظمة مزيداً من القوة والمرونة. وأشارت إلى أنه ينبغي لجميع المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء أن تواجه التحديات بروح من الانفتاح، وبروح من الوفاق. وفيما يتعلق بالإصلاحات التي اقترحها الأمين العام بشأن عملية الميزنة، رأت أنه لا بد من تحرّي البساطة والشفافية في وضع الميزانية المقترحة وتقصير دورتها من أجل الحفاظ على سلطة الجمعية العامة ورقابتها على الميزانية.

٢١ - وأكّدت أنه يجب على الدول الأعضاء أن تكفل توافر الموارد الكافية لتمويل تنفيذ الولايات، بما في ذلك ولايات مجلس حقوق الإنسان. ورأت أن المنظمة مسؤولة أيضا عن تأمين التمويل الكافي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى. ومضت قائلة إن التماس توافق الآراء يمثل إحدى القيم الأساسية للجنة، حتى عندما تتباين الآراء المبدئية للدول الأعضاء بدرجة كبيرة، ثم استدركت قائلة إن اللجنة وصلت إلى طريق مسدود في مجالات معينة. وتابعت قائلة إنه ينبغي لأعضاء اللجنة أن يبذلوا قصارى جهدهم في الدورة الحالية للتوصل إلى اتفاق بشأن تحقيق لامركزية مفوضية حقوق الإنسان من أجل تحسين المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء والمناطق. ويجب على الأمم المتحدة أن تدفع حصتها من التمويل لنظام المنسقين المقيمين باعتبار ذلك مسألة مبدأ. وفي الختام، أعربت عن تطلع وفد بلدها إلى مناقشة الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بهدف مساعدة البلدان المعنية على الحفاظ على السلام والرخاء اللذين تحققا بشق الأنفس.

٢٢ - **السيد فو داوبنغ** (الصين): قال إن أهمية الدورة الحالية تُعزى إلى المناقشات الدائرة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والإصلاحات التي اقترحها الأمين العام. وأضاف قائلا إن توافر الموارد المالية ضروري لأداء الأمم المتحدة، وينبغي وضع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بمقدار ما يمكِّن المنظمة من الاضطلاع بولاياتها. وأوضح أنه ثمة حاجة إلى تحري الانضباط المالي الصارم وتحسين استخدام الموارد. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل بروح من التشاور الديمقراطي من أجل وضع ميزانية مقبولة. وأعرب عن تأييد الصين لجهود الأمين العام في مجال الإصلاح الإداري، وهي الجهود التي ينبغي أن تُبذَل بدافع من الدول الأعضاء، وأن تحسن الكفاءة وتعزز الدور الذي تضطلع به المنظمة في تحقيق السلام العالمي والتنمية المشتركة والتعاون الدولي. واستطرد قائلا إن وفد بلده، إذ يعكف على دراسة مقترحات الأمين العام للإصلاح بعناية، يتطلع إلى تحسين التعاون وإجراء مناقشات متعمقة للمضي قدما في الإصلاح. وبالنظر إلى جدول أعمال اللجنة الحافل واستمرار حالات التأخر في إتاحة الوثائق، ينبغي للأمانة العامة أن تعمم الوثائق في الوقت المناسب، وأن تتعاون جميع الجهات المعنية من أجل تحسين الكفاءة وإنجاز عمل اللجنة ضمن الوقت المخصص لها.

٢٣ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، استضافت البعثة الدائمة للولايات المتحدة ورؤساء وفود ١٢ دولة عضوا أخرى اجتماعا رفيع المستوى بشأن إصلاح الأمم المتحدة، شارك فيه الأمين العام بوصفه ضيفا متكلما، ووقع ١٣١ وفدا على إعلان سياسي يؤيد مبادرة الأمين العام للإصلاح، ويمثّل التزاما راسخا بتعزيز الثقة والشراكة فيما بين الدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وقد اقترح الأمين العام رؤية شاملة للإصلاح ولإحداث تحول في عمليات تنفيذ الولاية وتعزيزها. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لجهود الأمين العام الرامية إلى ضمان دعم عملية الإصلاح لركائز الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

٢٤ - وأضافت أن وفد بلدها سيدقق في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وطلبات التمويل المتعلقة بتجديد مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومشاريع التشييد في أديس أبابا وبانكوك ونيروبي وسانتياغو، وغير ذلك من المبادرات الجارية. وأشارت إلى أن وفد بلدها يتطلع قدما إلى النظر في توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية والجهود الرامية إلى ترشيد تكاليف الموظفين. ومضت قائلة إن هذه الدورة تتيح أيضا فرصا للتأكد من أن المنظمة تُخضع جميع مستويات الإدارة للمساءلة، وتحمي المبلغين عن المخالفات، وتركز على النتائج بدلا من الإجراءات. وعلى الرغم من عبء العمل الثقيل الذي تضطلع به اللجنة، ينبغي أن تتصدر مداولاتها رؤية أشمل لزيادة فعالية الأمم المتحدة. كما ينبغي أن تتجنب اتباع نهج ''العمل كالمعتاد'' وأن تغير الممارسات غير الفعالة.

٢٥ - **السيدة حرقوص** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن حكومة بلدها أعلنت التزامها بإصلاح الأمم المتحدة من خلال توقيعها على الإعلان السياسي الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي أعرب فيه أكثر من ١٢٠ من البلدان عن ثقتها في قدرة الأمين العام على جعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر استجابة لاحتياجات المجتمع الدولي. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالنهج الشامل المتبع في المناقشات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة (A/72/492). وأضافت قائلة إن هذا النهج ينبغي مواصلته لتحقيق نتائج مستدامة. وذكرت أنها تتطلع إلى التشغيل الكامل للأدوات الإدارية والمالية، مثل نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي الأدوات التي ينبغي تطويرها من خلال المبادرات المعلن عنها في التقرير، كما ذكرت أنها تتطلع إلى التقارير الأخرى التي يعتزم الأمين العام تقديمها بشأن هذه المسائل.

٢٦ - وأردفت قائلة إن المنظمات تعمل بشكل أفضل إذا ما تحقق التكافؤ بين الجنسين في المناصب القيادية، وأوضحت أن الإمارات العربية المتحدة تعمل مع هيئات من قبيل هيئة الأمم المتحدة

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لمعالجة قضايا المرأة. وأشارت إلى أن وفد بلدها منخرط في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة الذي ينبغي أن يسترشد في مداولاته بمبدأي التكافؤ بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل في شغل الوظائف العليا. واستطردت قائلة إنها تتطلع إلى مناقشة اللجنة نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة. وقالت إن المنظمة ينبغي لها أن تقوم بتحسين الممارسة الحالية من خلال التأكيد على مبادئ الشفافية والمساءلة واحترام سيادة البلدان التي يوجد بها منسق، وأن تواكب تطور هذا النظام.

٢٧ - **السيدة تريباتي** (الهند): أشارت إلى أن كثيرا من الوثائق المتصلة بالمسائل المعروضة على اللجنة قد صدر بالفعل، وأعربت عن أملها في أن يُخصص وقت كافٍ لاستيفاء النظر في هذه المسائل. وقالت إنه ينبغي معالجة المسألة العامة المتمثلة في التأخر في توزيع الوثائق، وهو الأمر الذي يعيق عمل اللجنة منذ فترة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بجهود الأمين العام الرامية إلى الإصلاح، ولا سيما إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب الذي ينبغي أن تُخصص له موارد كافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتابعت قائلة إن المنظمة يجب أن تكون أكثر تجاوبا مع الحالات المتغيرة في الميدان. ولذا يجب تفويض السلطة إلى المديرين الميدانيين لكي يغيروا المخططات التنظيمية سعيا إلى تعزيز المساءلة. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يتطلع إلى تلقي مزيد من التفاصيل عن هذه المسألة.

٢٨ - وأكدت أنه ينبغي للجهود الرامية إلى ضمان ترشيد استخدام الموارد ألا تقوّض تنفيذ ولايات الأمم المتحدة. ومضت قائلة إن وفد بلدها يعطي أولوية كبيرة للمداولات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ورأت أنه يجب مراعاة أولويات الدول الأعضاء كافة في الميزانية العادية؛ ولا بد أن تحقق عملية تخصيص الموارد توازنا بين التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، ويجب تخصيص الموارد الكافية لدعم تنفيذ الدول الأعضاء لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب على الوفود أن تشارك مشاركة بناءة بروح من الشراكة في جهود تنفيذ الخطة ومواجهة التحديات الأخرى؛ كما يجب أن تتوفر للأمانة العامة الموارد المالية والبشرية اللازمة للاضطلاع بولايتها.

٢٩ - **السيد سكينر - كلي** (غواتيمالا): قال إن اللجنة مسؤولة عن اعتماد الميزانية ووضع جدول الأنصبة المقررة، وهو ما يمثل إحدى أكثر مهام الجمعية العامة تعقيدا. وأضاف قائلا إن برنامج العمل يشمل مواضيع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وأوموجا، وإقامة العدل في الأمم المتحدة، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، ونظام المنسقين المقيمين. وفي حين أن الميسرين بذلوا جهودا كبيرة من أجل التوفيق بين الآراء المتباينة بشأن بنود جدول الأعمال، فتوافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء أمر أساسي لبلوغ اتفاقات من شأنها أن تمكِّن المنظمة من تنفيذ الولايات المنوطة بها في مجالات التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم الوثائق في الوقت المناسب لتجنُّب تأخير أعمال اللجنة.

٣٠ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إنه أخذا في الاعتبار بأن الميزانية المقررة تُموَّل من أموال دافعي الضرائب في الدول الأعضاء، يود وفد بلاده أن يقيِّم مدى ملاءمة وإمكانية تلبية جميع طلبات الموارد الإضافية المقدمة في إطار الميزانية الحالية والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على زيادة الكفاءة في إدارة الأمانة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، وإنها تؤيد مبادرة الأمين العام للإصلاح. وأشار إلى أن وفد بلده سيحلل التقارير المقدمة إلى اللجنة بدقة، ولكنه أكد أن ضوابط الميزانية ينبغي أن تُطبق أيضا على المناقشات المتعلقة بتلك المبادرة. وقال إن الوفد سيخوض المفاوضات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ استنادا إلى القرارات ذات الصلة والقواعد والأنظمة الحالية.

٣١ - **السيد خاليزوف** (الاتحاد الروسي): قال إن اللجنة معروض عليها تقرير الأداء الثاني للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأضاف قائلا إنه ينبغي اتباع نهج عملي في تمويل أنشطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التوازن بين التماس الوفورات وتنفيذ الأنشطة البرنامجية، وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تحلّي الأمانة العامة بمزيد من الفعالية والمسؤولية والشفافية في إنفاق الميزانية. وينبغي تقديم تبرير واف لمقترحات رصد اعتمادات إضافية، بما في ذلك ما يتعلق منها بضوابط الميزانية، ولا يجب تخفيض الميزانية بصورة عشوائية أو على نحو يؤثر سلبا على تنفيذ الولايات.

٣٢ - وأشار إلى أن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على إصلاح الإدارة. وينبغي تنفيذ المبادرات الجديدة وفقا للولايات الحالية، مع أخذ مواقف الدول الأعضاء بعين الاعتبار. ولا بد من تحسين المساءلة والشفافية في الأمانة العامة، وكفالة المرونة عند وضع

مقترحات الإصلاح بما يراعي الخصائص المحددة للأنشطة الميدانية. وينبغي بذل جهود استراتيجية لتحديد الأهداف والمعايير المشتركة وتنسيق الإصلاحات. ويتعين أن تشمل مقترحات الإصلاح مؤشرات أداء واضحة وخططا مفصلة لتحقيق الفوائد. ورأى أنه لا يمكن قبول زيادة نفقات الدول الأعضاء في ضوء الجهود المبذولة حاليا لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد ميزانية الأمم المتحدة؛ ويجب أن تكون أي تغييرات متماشية تماما مع الولايات التي يتعين على الجمعية العامة الموافقة عليها.

٣٣ - ومضى قائلا إن الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية من قبيل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وأعمال التجديد والتشييد في نيروبي، واللجان الإقليمية في بانكوك وسانتياغو، والمقترحات المتعلقة بالاستعراض الاستراتيجي للأصول الرأسمالية، تمثل كلها جزءا كبيرا من عمل اللجنة. وترتبط التكلفة النهائية لبعض هذه المشاريع بمبادرات الإصلاح، ولا سيما نظام أوموجا، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأماكن العمل المرنة، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وهي المبادرات التي يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على احتياجات المنظمة من حيز المكاتب. وينبغي النظر في تلك المسائل بالاقتران مع بعضها البعض لتحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة.

٣٤ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يأخذ المكتب الآراء المعرب عنها في الاعتبار ويجري أي تعديل لازم.

٣٥ - *تقرر ذلك.*

## البند ١٤٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/72/11 و A/72/71)

٣٦ - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها السابعة والسبعين (A/72/11) قائلا إنه يتضمن نتائج الاستعراض الذي أجرته اللجنة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٥، لعناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة من أجل بيان القدرة على الدفع.

٣٧ - وأضاف أن لجنة الاشتراكات، بناءً على الاستعراض الذي أجرته لمقياس الدخل الذي يشكّل تقديراً تقريبياً أولياً للقدرة على الدفع، أعادت التأكيد على توصيتها بأن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة. وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات لتمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في المواعيد المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق ودرجة التفصيل والجودة. وأوصت كذلك الجمعية العامة بتشجيع الدول الأعضاء على تقديم استبيانات الحسابات القومية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ في الوقت المناسب.

٣٨ - وتابع قائلا إن أسعار التحويل لازمة لإتاحة استخدام عملة نقدية موحدة في بيانات الدخل القومي الإجمالي المبلغ عنها بالعملات الوطنية. وقد أعادت لجنة الاشتراكات تأكيد توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار تحويل قائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك بحدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّماً بدولارات الولايات المتحدة. وأشار إلى أنه يجب حساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي على مدى فترة أساس معينة؛ ومتى اختيرت فترة الأساس، يصبح من المفيد استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة.

٣٩ - وذكر أن لجنة الاشتراكات لاحظت أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملاً في تحديد ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين، التي تشكل عاملاً من عوامل المنهجية منذ عام ١٩٨٦، إلى الدين الخارجي الإجمالي أو الدين الخارجي العام، وما إذا كان ينبغي استخدام نهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وفترة سداده الفعلية متاحة الآن. وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

٤٠ - ومضى قائلاً إنه رغم أن لجنة الاشتراكات وافقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، التي كانت جزءاً من المنهجية منذ إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة، لا تزال عنصراً أساسياً من منهجية إعداد الجداول، فقد نظرت في بدائل متعددة. ويقوم أحد هذه البدائل على تحديد العتبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين. وتتمثل إحدى البدائل الأخرى الممكنة في تحديد عتبة معدلة حسب معدل التضخم. وقد قررت اللجنة مواصلة النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء توجيهات الجمعية العامة.

٤١ - وأوضح أن المنهجية الحالية تشمل معدلاً أقصى للأنصبة المقررة، أو حداً أقصى وهو ٢٢ في المائة، ومعدلاً أقصى لأنصبة أقل البلدان نمواً، أو حداً أقصى وهو ٠,٠١٠ في المائة، ومعدلاً أدنى للأنصبة المقررة، أو حداً أدنى وهو ٠,٠٠١ في المائة. وقررت لجنة الاشتراكات مواصلة النظر في تلك العناصر في ضوء توجيهات الجمعية العامة. وفيما يتصل باقتراحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد الجداول، قال إن اللجنة ستواصل دراسة مسألة التغيرات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، ومسألة الانقطاع، وإعادة الحساب سنويا في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية.

٤٢ - واسترسل قائلا إن التقرير يتضمن استعراضاً لآخر تقرير للأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/72/71) ومعلومات مستكملة عن حالة تنفيذ خطة التسديد المتبقية حتى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكررت لجنة الاشتراكات توصيتها بأن تشجع الجمعية الدول الأعضاء التي عليها متأخرات على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

٤٣ - وأوضح أن لجنة الاشتراكات نظرت في أربعة طلبات استثناء بموجب المادة ١٩ وشجعت الدول الأعضاء المعنية على معالجة مسألة ازدياد المتأخرات من خلال تسديد دفعات سنوية تتجاوز الأنصبة المقررة الحالية بغية تفادي ازدياد تراكم الديون. وخلصت اللجنة إلى أن عدم قيام الدول الأعضاء الأربع المتبقية، وهي جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال وغينيا - بيساو، بتسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها، وأوصت بأن يُسمح لها بالتصويت حتى نهاية دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين.

٤٤ - **السيد بريدج** (رئيس دائرة الاشتراكات وتنسيق السياسات): عرض تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/72/71) وقال إن ست دول أعضاء نفّذت بنجاح خطط تسديد متعددة السنوات منذ اعتماد هذا النظام، وهو ترتيب يولي الاعتبار الواجب للحالة الاقتصادية للدول الأعضاء ويتسم بطابع طوعي.

٤٥ - وأشار إلى أن التقرير يبين حالة تنفيذ الخطة المتبقية الوحيدة المقدمة من سان تومي وبرينسيبي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واختتم قائلاً إنه لم تقدَّم أي خطط تسديد جديدة في السنوات الأخيرة، إلا أن عدة دول أعضاء ذكرت أنها تنظر في الأمر. وأعرب عن استعداد الأمانة العامة لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ خطط من هذا القبيل.

٤٦ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ومن دون شروط، للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الميثاق من أجل كفالة توافر الموارد المالية الكافية لاضطلاع المنظمة بولاياتها. واستدركت قائلة إنه ينبغي مع ذلك إيلاء اعتبار للظروف الخاصة التي تمنع بعض البلدان النامية مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية، وإن المجموعة تثني على الدول الأعضاء التي بذلت قصارى جهدها للوفاء بتلك الالتزامات رغم ما تواجهه من صعوبات. وفي هذا الإطار، أعربت عن تأييد المجموعة لتوصية لجنة الاشتراكات المتعلقة بالدول الأعضاء الأربع التي لديها طلبات معلّقة بموجب المادة ١٩ من الميثاق، وأكدت على ضرورة النظر في تلك الطلبات في الوقت المناسب.

٤٧ - ورحبت بجهود الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها بموجب خطط التسديد المتعددة السنوات. ورأت أنه ينبغي أن تظل هذه الخطط طوعية وألا تُتخذ وسيلةً لممارسة الضغط على الدول الأعضاء التي تواجه بالفعل ظروفاً صعبة. ولا ينبغي كذلك أن تشكّل عاملاً عند النظر في طلبات الاستثناء التي تُقدم بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٤٨ - وأضافت قائلة إن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغيرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء. وتؤكد المجموعة من جديد على مبدأ القدرة على الدفع باعتباره المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة وترفض أي تغيير في عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون الهدف منه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وذكرت أن المنهجية تتضمن عناصر أساسية غير قابلة للتفاوض، منها فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نمواً، والتسوية المتصلة برصيد الدين. ولكن ينبغي للجمعية العامة أن تعيد النظر في الحد الأقصى العام الذي حُدد كحل توفيقي سياسي والذي يتعارض بذلك مع مبدأ القدرة على الدفع ويشكّل إخلالاً أساسياً بجدول الأنصبة المقررة.

٤٩ - واختتمت قائلةً إن المنظمات التي تتمتع بمركز مراقب متميز في الأمم المتحدة وبحقوق وامتيازات لا تُمنح في العادة إلا للدول الحائزة لمركز المراقب ينبغي أن تتحمل نفس الالتزامات المالية أسوة بهذه الدول. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في إنشاء منهجية لتحديد الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

٥٠ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الاستعراض الشامل لمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة قدم توصيات قيّمة تهدف إلى تعزيز المنهجية. وأشار إلى أن تمويل المنظمة لكفالة استدامتها وأدائها عملها بفعالية هو مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء. وأكد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان أن تراعي المنهجية توزيعا عادلا للمسؤوليات المالية فيما بين الدول الأعضاء وفقا لقدرتها على الدفع.

٥١ - أما فيما يتعلق بطلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩ من الميثاق، فكرر التأكيد على أن تسديد الأنصبة المقررة كاملةً في الوقت المحدد ومن دون شروط هو واجب أساسي على جميع الدول الأعضاء. واستدرك قائلا إن بعض الدول ربما تواجه صعوبات مؤقتة حقيقية في أداء ذلك الواجب لأسباب خارجة عن إرادتها. وتشكل خطط التسديد المتعددة السنوات أدوات فعالة لمساعدة الدول الأعضاء على تخفيض اشتراكاتها المقررة غير المسددة. ولهذا أعرب عن تأييده لتوصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالاستثناءات بموجب المادة ١٩.

٥٢ - ومراعاةً لعبء العمل الثقيل للجنة وضرورة تحسين أساليب عملها وتسريع إجراءاتها، دعا إلى الإسراع بالانتهاء من المفاوضات بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. واختتم قائلا إنه لا ينبغي للجنة، في هذا الصدد، أن تناقش اقتراحات تحيد عن المادة ١٧ من الميثاق ومبدأ القدرة على الدفع.

٥٣ - **السيد إيمادا** (اليابان): قال إن اليابان، بوصفها أحد المساهمين الماليين الرئيسيين في الأمم المتحدة، تعلق أهمية كبيرة على جدول الأنصبة المقررة. وأوضح أن حكومة بلده سددت بأمانة ما عليها من مستحقات على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية الداخلية التي تواجهها.

٥٤ - ومراعاةً للحالة الاقتصادية العالمية المتغيرة، رأى أنه يتعين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منهجية تعكس على نحو منصف قدرة كل دولة عضو على الدفع، استناداً إلى البيانات الحالية والشاملة والقابلة للمقارنة، بغية كفالة استدامة المنظمة.

٥٥ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يؤيد توصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالاستثناءات بموجب المادة ١٩ من الميثاق ويشجع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

٥٦ - **السيد حماسي** (ليبيا): لفت انتباه اللجنة إلى الفقرة ١٢٠ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/72/11)، قائلا إنه في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، سددت ليبيا المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩.

٥٧ - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): أحاط علما بالتعليق الذي أدلى به ممثل ليبيا وأكد أن تقرير لجنة الاشتراكات لا يعبّر سوى عن المعلومات المتاحة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧.

*رفعت الجلسة الساعة ١٢:٢٥.*